



لا بضائع بل مساعدات مجانية

بوادر تساهل مع الحوثيين في موقف إدارة بايدن من تصنيف جماعتهم منظمة إرهابية

فرصة جديدة للجماعة لمواصلة الاستثمار في الدواعي الإنسانية

وعبر الاتحاد الأوروبي والمجلس النووي للجنة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، في إفادات لها، عن قلقها إزاء القرار الأميركي وتخوفها من التأثير على وصول المساعدات الإنسانية إلى اليمنيين، والتي يعتمد عليها قسم كبير منهم. ولتسهيل وصول المساعدات إلى عدة مناطق في اليمن تتعامل المنظمات الدولية مع الحوثيين باعتبارهم "سلطة الأمر الواقع" بتلك المناطق، بينما التصنيف الأميركي كان سيجعل منهم جماعة إرهابية محظور التواصل معها.

المعالجة الأممية للملف اليمني تنطوي على اعتراف ضمني بالحوثيين كسلطة أمر واقع وطرف مؤهل للمشاركة في السلام

كما يؤثر التصنيف الأميركي سلبي على تدفق التحويلات المالية من اليمنيين العاملين في الخارج إلى داخل البلاد، ما ينذر بالمزيد من التدهور على صعيد الوضع الإنساني.

وعلى الطرف المقابل تعتبر الحكومة اليمنية إلحاق جماعة الحوثي بلوائح الإرهاب خطوة إيجابية تساعد على رد الجماعة وبالتالي تحقيق السلام في البلاد، معلنة التزامها بمنع تآثر العمل الإنساني جراء التصنيف الأميركي للحوثيين.

وقال وزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك، إن "الحكومة ستعمل على عدم تأثر العمل الإنساني في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة ميليشيا الحوثي بذلك التصنيف"، مشيراً إلى "أهمية تصنيف ميليشيا الحوثي كمنظمة إرهابية في الضغط عليها وإجبارها على تغيير سلوكها الإجرامي ودفعها نحو السلام".

وقال المتحدث، إن الوزارة "تعمل بأسرع ما يمكن لإنهاء عملية مراجعة تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية، واتخاذ قرار في هذا الشأن". وجاء ذلك استجابة للتحذيرات التي تواتت من كل صوب بمجرد صدور قرار إدارة ترامب بشأن الحوثيين، حيث قال ستيبان دوجاريك المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في وقت سابق، إن خطوة واشنطن "تخاطر بجعل العمل الإنساني والسياسي للأمم المتحدة في اليمن أكثر تعقيداً"، مذكراً بأن اليمن يجب جميع أغذيته تقريباً عن طريق الواردات التجارية ونحن قلقون من أن التصنيف سيؤثر سلباً، من خلال الإمتثال المفرط المحتمل من قبل الأطراف التجارية بينما يتصور المزيد من اليمنيين جوعاً".

وتسيطر جماعة الحوثي على مطار صنعاء، وكذلك ميناء الحديدية على البحر الأحمر، وهما من أهم المنافذ التجارية للبلاد، وخصوصاً مناطقها الواقعة تحت سيطرة الجماعة.

كما أعرب دوجاريك عن "قلق الأمم المتحدة من أن هذه التصنيفات قد يكون لها تأثير ضار على الجهود المبذولة لاستئناف العملية السياسية في اليمن، فضلاً عن استقطاب مواقف أطراف النزاع بشكل أكبر".

بدوره اعتبر مدير برنامج الغذاء العالمي ديفيد بيسلي، في تصريح صحافي، أن قرار واشنطن تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية بمثابة "حكم بالإعدام على مئات الآلاف من الأشخاص إن لم يكن الملايين في اليمن". أما وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لووكوك فقال إن "القرار الأميركي مطلوب عكسه لمنع الدعايات الإنسانية الكارثية التي سنشأ في حال تنفيذها". بينما اعتبر المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث أن قرار إدارة ترامب "سيسهم في حدوث مجاعة باليمن وسيؤدي إلى تقييد الجهود المبذولة لجمع الأطراف معاً".

موقف إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن من قرار سابقتها إدارة ترامب تصنيف جماعة الحوثي منظمة إرهابية أجنبية، قد يتجاوز كونه مجرد استجابة للمحاذير الإنسانية التي ستنجم عن ذلك القرار، ليؤشر على نهج للإدارة الديمقراطية في التعاطي مع الملف اليمني يتجنب عزل الحوثيين ويقيهم طرفاً مؤهلاً للمشاركة في صنع السلام الذي تعمل عليه الأمم المتحدة.

عدن - أظهرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، بقرارها تعليقاً جزئياً ومؤقتاً لعقوبات مرتبطة بتصنيف إدارة سلفه دونالد ترامب جماعة الحوثي في اليمن منظمة إرهابية أجنبية، مرونة تجاه الجماعة تشكل مؤشراً على طريقة تعامل الإدارة الأميركية الجديدة مع الملف اليمني.

وأعلنت وزارة الخزانة الأميركية، في بيان، أنها أصدرت ترخيصاً لمدة شهر، يتيح بعض المعاملات المالية مع جماعة الحوثي، في أعقاب المخاوف الدولية من أن يؤدي قرار إدارة ترامب إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن. وفيما كانت الخطوة التي أقرتها عليها إدارة ترامب ضد جماعة الحوثي تدفع باتجاه عزلها وجعلها طرفاً إرهابياً مجرداً وغير مؤهل لأن يكون شريكاً في عملية السلام التي تحاول الأمم المتحدة إطلاقها في اليمن، تبدو الإدارة الديمقراطية من خلال موقفها من خطوة سابقتها الجمهورية حريصة على الإبقاء على الحوثيين كطرف "معترف" به ضمناً وبحكم الأمر الواقع، وهو ما تطبقه الأمم المتحدة على أرض الواقع من خلال جهود السلام التي يبذلها مبعوثها إلى اليمن مارتن غريفيث.

وبهذا الإجراء المرن المستند إلى الدواعي الإنسانية تكون إدارة بايدن قد سارت على نهج أممي ودولي مطبق عملياً في اليمن منذ سنوات، ويقول خصوم جماعة الحوثي إن الأخيرة تستثمره وتستفيد منه وتحقق من ورائه مكاسب حقيقية على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال ترى جهات سياسية مساندة للحكومة اليمنية

الاختراقات الأمنية تظهر عدم إمكانية استغناء العراق عن القوات الأجنبية

وفي 2014، انتشر نحو خمسة آلاف جندي أميركي في قواعد عسكرية بآراء العراق بطلب من حكومة بغداد ضمن تحالف دولي تم تشكيله بمشاركة العشرات من الدول لمحاربة تنظيم داعش الذي استحوذ آنذاك على ثلث مساحة البلاد.

وفي أغسطس الماضي اتفقت بغداد وواشنطن على سحب القوات الأميركية من العراق خلال ثلاث سنوات، وفق ما أعلنه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب خلال زيارة أجراها رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى الولايات المتحدة.

وعن الوضع الأمني في العراق

وقدرته القوات العراقية على ضبطه، يقول الباحث جاك واتلينغ من المعهد الملكي لخدمات الأمن والدفاع في لندن متحدّثاً لوكالة فرانس برس إن "تنظيم الدولة الإسلامية لم يعد، لكن هناك بعض المشاكل الواضحة جداً في القوات الأمنية العراقية، وما حدث مؤخراً خير دليل على ذلك". وبالإضافة إلى الاستعانة ميدانياً بقوات التحالف في مواجهة تنظيم داعش وفلوله، تعتمد القوات العراقية بشكل كبير على مدربين ومؤثرين من دول التحالف.

كأن عدداً كبيراً من مدربي وخبراء التحالف غادروا العراق خلال الأشهر الماضية بسبب انتشار فيروس كورونا ما خلف فراغاً ملموساً قال عنه واتلينغ إن "قوات الأمن العراقية فقدت جزءاً كبيراً من الدعم الذي كان يقدمه التحالف في مجال المراقبة، كنوع من نظام إنذار مبكر لعب دوراً حاسماً في كشف هجمات تنظيم الدولة الإسلامية قبل وقوعها".

وأعلن التحالف الدولي العام الماضي بعد سحب قواته من ثمانية قواعد في العراق، أن الجيش العراقي بات قادراً على محاربة فلول الجهاديين لوحده. وخلال الفترة ذاتها، ومع تحسن الأوضاع الأمنية، قامت السلطات برفع حواجز خرسانية ونقاط تفتيش كانت موجودة منذ سنوات طويلة في العاصمة بغداد. وحركت وحدات أمنية مهمة لاحقة خلايا داعش في مناطق ريفية خارج المدن وسلمت وحدات أقل خبرة مسؤولي الأمن في العاصمة.

ويقول المحلل الأمني اليكس ميلو إن "تنظيم الدولة الإسلامية كان يبدو أضعف من أن يتمكن من شن هجمات، لكنه وجد ثغرة يمكنه النفاذ منها". وأعطى المسؤول العسكري الأميركي أمثلة على ذلك، من بينها اضطراب قوات التحالف الدولي في ديسمبر الماضي إلى تنفيذ ضربة جوية قرب الموصل شمالي العراق بعد أن سمح تراخي القوات العراقية على الأرض لعناصر داعش بالعودة إلى التحرك. وقتل في الضربة 42 من عناصر التنظيم وهو عدد كبير في ظروف تواجد قوات برية في المكان.

وأشار المسؤول الأميركي إلى أن "قادة كباراً في بغداد كانوا غاضبين جداً من القوات المحلية، لأنه كان عليها أن تعرف بامر تجمع الجهاديين". لكن التحدي الأساسي قد لا يكون تقنياً فقط. إذ تتألف قوات الأمن العراقية بشكل رئيسي من الجيش والشرطة الاتحادية والحشد الشعبي الذي هو محدود من القواعد لتكون أكثر حصانة ضد أي هجمات محتلمة.

وقال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين (كرد)، مؤخراً، إن العراق سيطلب من الإدارة الأميركية الجديدة تحديد فريق تفاوضي جديد لبحث تواجد قواتها العسكرية في البلاد.

وعدد كبير من هذه الفصائل مدعوم من إيران، الأمر الذي ولد عدم ثقة وسبب توترات بينها وبين القوات التي تدرّب على يد التحالف الدولي، تصاعدت بعد مقتل سليمان والمهندس.

بغداد - شهد عدد من المناطق العراقية خلال الأيام الماضية نشاطاً لافتاً لقوات التحالف الدولي ضد داعش التي وجهت ضربات جوية نوعية استهدفت ما يُعتقد أنها أوكار لفلول التنظيم الذي هُزم عسكرياً في العراق منذ أكثر من ثلاث سنوات، لكنه ما يزال يحتفظ بخلايا نائمة له يستخدمها في زعزعة الأمن بتفجيرات وعمليات خاطفة، على غرار الهجومات الانتحارية الدامي الذي استهدف الخميس الماضي سوقاً شعبية في العاصمة بغداد، واتبعت هجوماً آخر مسلح على موقع للحشد الشعبي في محافظة صلاح الدين خلف أحد عشر قتيلاً من عناصر الحشد. وكشفت تلك الاختراقات الأمنية عدم اكتمال جاهزية القوات العراقية للسيطرة بالكامل على الوضع الأمني في مختلف مناطق البلاد ذات المساحة الشاسعة والتي تضم تضاريس متنوعة من جبال وأودية وامتدادات صحراوية كبيرة، تتطلب مراقبتها على مدار الساعة بمقدرات تقنية وبشرية لا تتوفر لتلك القوات، الأمر الذي يحتم الحاجة للاستعانة بالتحالف الدولي.

انتكاسة أمنية تدعم موقف الداعين إلى مواصلة الاستعانة بالقوات الأميركية والتحالف الدولي لمنع عودة داعش إلى العراق

غير أن التسليم بالحاجة إلى المساعدة الدولية في ضبط الأوضاع الأمنية وتثبيت الاستقرار النسبي المتحقق في العراق بعد حرب داعش، يصطدم بإشكالية أن قادة التحالف الدولي ومؤسسته ليست سوى الولايات المتحدة التي يواجه تواجد قواتها على الأراضي العراقية اعتراضات شديدة من القوى الموالية لإيران من أحزاب وميليشيات شعبية، سبق أن ترجمتها باستصدار قانون في البرلمان العراقي يجبر الحكومة على إخراج تلك القوات من العراق، وذلك إثر مقتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليمان والقائد الميداني للحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في غارة جوية قرب مطار بغداد مطلع العام الماضي. ومنذ ذلك الحين بشكل إخراج القوات الأميركية من العراق مدار خلاف بين القوى السياسية العراقية، حيث ترى قوى سنية وكردية في المجلس حاجة للإبقاء على تلك القوات، بينما ترى معظم القوى الشيعية ضرورة إخراجها. وجاءت الهجمات الأخيرة لتنظيم داعش لترجح كفة الداعين إلى مواصلة الاستعانة بالقوات الأميركية وبالتحالف الدولي لمنع عودة التنظيم إلى البلاد وحدوث انتكاسة كبيرة في الوضع الأمني.

ولا تبدو الولايات المتحدة مستعدة لإجلاء قواتها بشكل كامل من العراق، ما سيعني إخلاء الساحة أمام غريمتها إيران، لكنها تتجه نحو تقليص عدد تلك القوات وتجميع ما يبقى منها في عدد محدود من القواعد لتكون أكثر حصانة ضد أي هجمات محتلمة.

وقال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين (كرد)، مؤخراً، إن العراق سيطلب من الإدارة الأميركية الجديدة تحديد فريق تفاوضي جديد لبحث تواجد قواتها العسكرية في البلاد.



مراقبة محدودة وقصيرة المدى

تزايد عدد الأجانب المغادرين للكويت بفعل تناقص الوظائف

وإضافة إلى ذلك، شددت السلطات الكويتية من إجراءاتها ضد المقيمين في البلاد بشكل غير قانوني، في ظاهرة يعتبرها كويتيون مجرداً حماس ظرفي أشاره الطرف المالي والصحي، مؤكداً أن التحكم بالملف يظل رهين مشغلي اليد العاملة السائبة ومستوى الطلب على هذا النوع من العمال، بدل ما يجري في الوقت الحالي من مضاربات على خدم المنازل الذين أدى ارتفاع الطلب عليهم إلى ممارسات غير قانونية.

في ظل عزوف المواطنين عن الاشتغال خصوصاً بالمهن المرهقة وقليلة الدخل، بينما الدولة توفر لهم أغلب حاجاتهم بالمجان. وتستعنى الكويت من خلال معالجتها ملف الوافدين إلى هدف أبعد مدى يتمثل في تعديل التركيبة السكانية المختلة بفعل كثرة عدد الأجانب قياساً بعدد المواطنين. وتم للغرض إقرار قانون جديد يقضي بضبط نسب العمالة الوافدة ووضع حد أقصى لها بالتناسب مع عدد المواطنين.

خروج 12 وافداً من سوق الشغل الكويتي كل ساعة.

وسرعت السلطات الكويتية خلال الأشهر الأخيرة من إجراءاتها للتخلص من عشرات الآلاف من الوافدين الذين أصبحوا فائضين عن الحاجة بفعل نقص الطلب على اليد العاملة الأجنبية. وعرفت الكويت خلال سنوات الوفرة المالية تدفقاً كبيراً للوافدين الذين أصبحوا يشكلون الغالبية العظمى من القوة العاملة في مختلف القطاعات،

الكويت - سجّلت في الكويت خلال الفترة الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد العمال الأجانب المغادرين للبلد، في ظاهرة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والمالية الناتجة عن جائحة كورونا، وتراجع أسعار النفط، وتأثيرات ذلك على أنشطة الشركات والمؤسسات ومدى طلبها على الأيدي العاملة.

وتظهر أرقام رسمية إلغاء ما معدله 300 إن عمل يومياً، ما يعني بحسب ما أوردته صحيفة الراي المحلية، الثلاثاء،